

حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة

د. عبد المجيد الفيتوري أحمد عنيزة*

جامعة الزنتان

Abdalmaajeed.aneeza@yahoo.com

تاريخ الاستلام 2026 / 2/28 تاريخ القبول 2026 / 5 / 10

NATO after the Cold War

*Dr Abdulmaajeed Al-Fitouri Ahmed Aniza

University of Zintan

Abdalmaajeed.aneeza@yahoo.com

Summary

The origins of the North Atlantic Treaty Organisation (NATO) lie in the alliance formed between England, France, the United States of America, Belgium, the Netherlands, Luxembourg and Canada against the backdrop of the shared cultural, religious and civilisational heritage shared by the European continent and America. Subsequently, Denmark, Iceland, Italy, Norway, Portugal, Greece, Turkey and Spain joined the founding treaty, and the establishment of the North Atlantic Treaty Organisation (NATO) to the end of the Second World War. During the Cold War between the Western bloc, led by the United States, and the Eastern bloc, led by the former Soviet Union, NATO negotiations took place and the Treaty of the North Atlantic was signed in March 1949 coming into force in August 1949. This was followed by the Paris Agreement of 1954 and the London Act of 1954, which formed the legal basis of the alliance. The main objective of the alliance during the Cold War was to resist and contain the spread of communism throughout the world, particularly in Europe. Following the collapse of the Soviet Union and the end of the Cold War, Western nations led by the United States of America, sought to capitalise on this new situation arising from the collapse

of communism and the socialist bloc to impose their hegemony over the new world order, directing its mechanisms and shaping its operations to serve their colonial interests and achieve dominance. There is no doubt that the end of the Cold War affected the Alliance's functions and its military, political and economic objectives, thereby necessitating the formulation of a new strategy suited to the new developments that had arisen on the international stage .

Keywords North Atlantic Treaty Organisation (NATO), Cold War ، legal framework

المخلص :

يرجع وجود الحلف الأطلسي (الناتو) إلي التحالف الذي عقد بين كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ وكندا على خلفية التراث الثقافي والديني والحضاري المشترك بين القارة الأوروبية وأمريكا، وقد انضمت إلي اتفاقية الإنشاء بعد ذلك كل من الدنمارك وإيسلندا وإيطاليا والنرويج والبرتغال واليونان وتركيا وإسبانيا، ويرجع تأسيس الحلف الأطلسي إلي نهاية الحرب العالمية الثانية، وأثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق، انعقدت مباحثات الحلف الأطلسي وتم إعلان معاهدة الحلف في مارس 1949، ودخلت حيز التنفيذ في أغسطس عام 1949، ثم عقدت اتفاقية باريس عام 1954 ووثيقة لندن عام 1954، والتي مثلت الأساس القانوني للحلف، وكان الهدف الرئيسي للحلف أثناء الحرب الباردة هو مقاومة ومحاصرة المد الشيوعي في العالم وخاصة في أوروبا، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، رأت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من هذا الوضع الجديد عقب انهيار الشيوعية والمعسكر الاشتراكي، لفرض هيمنتها على النظام العالمي الجديد وتوجيه آلياته وتحديد عمله لخدمة مصالحه الاستعمارية وتحقيق الهيمنة، ومما لاشك فيه أن انتهاء الحرب الباردة أثرت في وظائف الحلف وأهدافه العسكرية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي وضع استراتيجية جديدة تتلاءم و المستجدات الجديدة التي طرأت على الساحة الدولية.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث: أقتصر المبحث الأول: على التنظيم القانوني والسياسي للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة، من خلال توضيح نشأة الحلف

وتحديد أهدافه ووظائفه، إضافة إلى الاستراتيجية والأسس التي يعتمد عليها في تدخلاته، وكيفية تأثر الحلف بالنظام العالمي الجديد، وغياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية بعد تفككه، مما ترتب تغيير وظيفة الحلف من حلف دفاعي إلى قوة عسكرية وإقليمية وعالمية تمتلك من الوسائل الحربية تمكنه من إدارة جميع الأزمات، والسعي وراء فرض الهيمنة للرأسمالية الغربية. وتعرضنا في المبحث الثاني: إلى وظائف الحلف الأطلسي وأهدافه بعد الحرب الباردة، فقد تحول الحلف من الدور السابق والمتمثل في الدور الدفاعي عن الدول الأعضاء في الحلف من التهديد الشيوعي من حلف وارسو السابق، إلى دور جديد يهتم بقضايا متنوعة تتمثل في الهيمنة العالمية في النظام الدولي، ومكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان .. الخ، سواء كان ذلك داخل الحلف أو خارجه بما يعني إمكانية امتداد مهمة الحلف إلى ما وراء حدود القارة الأوروبية ليشمل دول أخرى كالشرق الأوسط. وفي المبحث الثالث: تم على كيفية تدخل الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية عام 2011، الذي فتح الباب أمام التدخل العسكري في ليبيا بقيادة الحلف الأطلسي (الناتو)، من خلال القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم (S/RES/1973) الذي أتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم (6498) المعقودة في 17 مارس 2011، والذي أعتمد على اعتبارات عدة في تدخله في الأزمة الليبية، والذي كان له انعكاسات عدة في مسألة التدخل .

الكلمات المفتاحية: حلف شمال الأطلسي ، الحرب الباردة ، التنظيم القانوني

المقدمة:

لا شك أن تداعيات انتهاء الحرب الباردة القت بظلالها على المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، حيث فوجئ العالم بانتهاء الاتحاد السوفيتي والشيوعية وذهابه إلى سجل التاريخ وحتميته، ولما كان حلف الأطلسي (الناتو) من بين آليات الحرب الباردة فلا ريب أنه تأثر بذلك، بحيث أن البعض قال أن الحلف الأطلسي في طريقه إلى التفكك والزوال كما حدث للحلف المضاد (حلف وارسو) مستندين في ذلك إلى قاعدة عامة من قواعد الأحلاف العسكرية ولكن حدث عكس ذلك، فأستمر الحلف وطور نفسه وأضطلع بمهام إضافية أخرى وتكيف مع النظام الدولي الجديد، بعد ان غير وظيفته من الدفاع الجماعي والوقوف ضد الشيوعية إلى الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ على النظام العالمي الجديد. وفي نهاية الحرب الباردة تصاعدت الآمال لدى دول

العالم بظهور نظام جديد في العلاقات الدولية لا استقطاب و لا صراع يهيمن عليه شبح حرب نووية ويدعو إلي سباق تسلح بين قطبي النظام السابق، وكانت هذه الآمال صحيحة وممكنة التحقيق لو وضعت في إطار التحولات الكبرى التي جرت في أوروبا الشرقية عام 1989 وانهيار جدار برلين واتحاد الألمانيتين عام 1990 وانهيار الاتحاد السوفيتي نهاية عام 1991. وكان مما دعا إلي هذا التفاؤل ما طرحه الغرب من قيام نظام دولي جديد يقوم على الشيوعية الدولية، ويحترم حقوق الإنسان وينشر مبادئ الديمقراطية والعدل بين شعوب العالم جميعاً، ولكن هذه الآمال تحطمت بعد مضي فترة قليلة على انتهاء الحرب الباردة، وأتكشف زيف نموذج النظام العالمي الجديد واستخدم الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هذه القيم لبيسط سياسات استعمارية جديدة على دول العالم الثالث، ولقد رأيت الدول الغربية ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة الكبرى من الفرصة التي توافرت لها عقب انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي الاشتراكي، لتثبيت هيمنتها على النظام الدولي الجديد لتوجيه آلياته وتحديد عمله لخدمة مصالحه الاستعمارية عبر إحياء مؤسسته العسكرية المتمثلة في الحلف الأطلسي (الناتو) واستخدامه وسيلة لتحقيق هذه الهيمنة.. وسوف نتناول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة في ثلاث مباحث رئيسية تعالج مختلف ما يتعلق بالحلف من طبيعته القانونية، ووظائفه وأهدافه، وتدخلاته في بعض الأزمات التي حدثت في النظام الدولي.

اشكالية الدراسة:

هناك اختلاف بين الباحثين القانونيين والسياسيين حول الطبيعة القانونية للحلف الأطلسي (الناتو) منذ فترة زمنية طويلة، ومازالت هذه الإشكالية قائمة إلي الوقت الحاضر، فالبعض يعتبره حلف دفاعي والبعض الآخر يعتبره منظمة إقليمية، لذلك تتطلب الدراسة توضيح هذا الاختلاف من خلال طرح الإشكالية التالية:

ماهي الطبيعة القانونية للحلف الأطلسي (الناتو) والوظائف التي يقوم بها بعد الحرب الباردة؟ وهل نجح الحلف باستراتيجيته في مختلف الأزمات وعلى رأسها الأزمة الليبية؟

فرضية الدراسة:

إن فرضية الدراسة تبحث في المتغيرين التاليين والعلاقة

1- الحلف الأطلسي (الناتو) واستراتيجيته التي يتبعها في مختلف الأزمات، يمثل

المتغير المستقل.

2- امتلاك الحلف لوسائل حربية وسياسية متطورة مكنته من إدارة وحل الازمات المختلفة، يمثل المتغير التابع. وعليه تصاغ فرضية الدراسة مراعية العلاقة بين المتغيرين في الشكل التالي: مما لا شك فيه، أن النظام الدولي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أثر تأثيراً كبيراً في الحلف الأطلسي وهو ما دعا الحلف إلى تغيير وظائفه ودوره، وأصبح الكيان الوحيد الذي يتدخل في مختلف الأزومات من خلال تفويضات من مجلس الأمن في مختلف قراراته.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من الاطار النظري العام لهيكلية الحلف القانونية وبناءه وتركيبته والأدوار التي يقوم بها والأيدولوجية التي يرتبط بها، فيمكن لنا الإشارة إلى أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. تحديد المفاهيم الخاصة بالحلف في إطاره التنظيمي السياسي والقانوني والاستراتيجي.

2. وجود فجوة معرفية يجب تضييقها عند فهم أدوار الحزب في مرحلة سابقة في العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وفهم أدواره أثناء وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو.

3. الامام بالحالات التي تدخل فيها الحلف الأطلسي على الساحة الدولية، ومعرفة الدور الذي لعبه الحلف فيها.

4. معرفة المحاولات الدائمة من قبل الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لبطس الهيمنة والسيطرة على العالم.

منهجية الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة، يتطلب منا عدم التقيد بمنهج واحد وذلك من أجل الوصول إلى نتائج مقبولة في هذه الدراسة، لذلك كان علينا توظيف المنهج التحليلي وذلك لعرض الآراء و المفاهيم المحيطة بالموضوع، كذلك سيتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من خلال طرح بعض الحالات التي تم التدخل فيها من الحلف الأطلسي، ونخص هنا الحالة الليبية عام 2011 والتي تعتبر من أهم الحالات التي تدخل فيها الحلف على الساحة الدولية.

تقسيمات الدراسة:

تحليل إشكالية الدراسة والإجابة عليها وإثبات صحة الفرضية، علينا تقسيم الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التنظيم القانوني والسياسي للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة.

المبحث الثاني: وظائف الحلف الأطلسي وأهدافه بعد الحرب الباردة.

المبحث الثالث: تدخل الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية عام 2011.

المبحث الأول – التنظيم القانوني والسياسي للحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة :

تتمثل الطبيعة القانونية والسياسية لحلف شمال الأطلسي بأنه، هل هو تحالف عسكري أم منظمة إقليمية؟ لذا تتطلب منا الدراسة توضيح نشأة الحلف، وتحديد أهدافه ووظائفه، إضافة إلى الاستراتيجية والأسس التي يعتمد عليها في تدخلاته. ومن الغني عن البيان، أن النظام الدولي الجديد أثر تأثيراً كبيراً في الحلف الأطلسي، وهو ما دعا الحلف إلى تغيير وظيفته من الدفاع الجماعي أثناء الحرب الباردة^(*) إلى الهيمنة والسيطرة على النظام الدولي، وأستدعي بالتالي وجود آليات جديدة داخل الحلف نفسه حتى يتمكن من تأدية وظيفته الجديدة(السيد:243، 2010) وفي أعقاب التحولات التي شهدتها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تأثرت منطقة شرق أوروبا ووسطها بهذا التحول وسعت للانضمام إلى المنظمات الأوروبية الغربية السياسية والاقتصادية، والحصول على ضمانات محددة من الحلف الأطلسي وذلك خشية عدم استقرار الأوضاع في روسيا الاتحادية وعودة روح السياسات السوفيتية المسيطرة من جديد وهي لم تطرح فكرة الانضمام إلى الحلف الأطلسي، ولكن الرغبة الأمريكية في توسيع إطار عضوية الحلف، سارع معظم الدول الشرقية إلى طلب الانضمام(عماد:195،1998).

أولاً - عضوية الحلف بعد الحرب الباردة:

في عام 1949 انعقدت مباحثات الحلف الأطلسي المعروف باسم الناتو، وتم تأسيس معاهدة الحلف في مارس 1949 والمصادقة عليها من إحدى عشرة دولة أوروبية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، ودخلت حيز التنفيذ في أغسطس من نفس العام، ثم

عقدت اتفاقيات باريس عام 1954 ووثيقة لندن في العام نفسه، والتي تكفلت ببيان أوجه التنسيق بين الحلف واتحاد غرب أوروبا، وتمثل الاتفاقيات الثلاث الأساس القانوني للحلف، والان يضم الحلف في عضويته ثمان وعشرون دولة (الهواري: 278، 1999). ومن المبادئ التي قام عليها الحلف الأطلسي هي (الهواري: 279، 1999): تسوية جميع المنازعات بالطرق السلمية، الامتناع عن التهديد أو استعمال القوة بطريقة لا تتناسب مع ميثاق الأمم المتحدة، التعاون المتبادل بين أعضاء الحلف في كافة المجالات، عدم الدخول في معاهدات تتعارض مع ميثاق الحلف والتشاور مع الأعضاء فيما يتعلق بالأمن (برزيزة: 248، 2016). وقد جاء الحديث عن توسيع عضوية الحلف أول مرة في يناير عام 1994 في برنامج الشراكة من أجل السلام، الذي أعلنه قادة الحلف في بيانهم الصادر عن اجتماعهم في بروكسل (السيد: 235، 2010)، وفي ديسمبر عام 1996 صدرت توصية الاجتماع الوزاري لقادة دول وحكومات الحلف، موضحة فيه الإجراءات الخاصة بتوسيع الحلف في اجتماع القمة الذي عقد في يوليو عام 1997 لوضع الخطوات الخاصة للتحرك نحو القرن القادم الواحد والعشرين، ولدعم الأمن الأوروبي والأطلسي (عماد: 184، 1998). ومن المسائل التي أقرها البيان على أجندة القمة، هو تعهد بتقرير التعاون الوثيق والفعال مع روسيا في قوات حفظ السلام والأمن في أوروبا (السيد: 239، 2010). وقد ثار جدل كبير بين أعضاء الحلف حول توسيع العضوية، واقسموا إلي فريقين:

الأول: أيد فكرة توسيع الحلف في سياق تأقلم الحلف مع البيئة الأمنية الجديدة للنظام الدولي الجديد. الفريق الثاني: رفض مبدأ توسيع الحلف، واستند على غموض فكرة الفراغ الأمني وعدم وجودها على الواقع، كما يمكن سد الفراغ الأمني عن طريق اتفاقيات الحد من التسلح.

ثانياً - الطبيعة القانونية للحلف الأطلسي:

في هذا الإطار يأتي سؤال جوهرى يلقي بضابيه تامة على الجميع، وهو ... لماذا يستمر الحلف الأطلسي قائماً بعد سقوط خصمه حلف وارسو وزوال العدوان الرئيسي الذي قام لمواجهته وهو الاتحاد السوفيتي؟ إضافة إلي ذلك ماذا سيفعل الحلف خلال القرن الحادي والعشرين؟ وما هي استراتيجيته؟ في ضوء تغير الظروف وبروز متغيرات دولية جديدة، ومع تعدد مصادر التهديدات الجديدة في مناطق عدة من العالم وتعرض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية للاعتداءات المتكررة، وظهور قضايا

مختلفة ومتنوعة تتمثل في الإرهاب ونشاطات بعض الحركات الإسلامية وغيرها، وأسلحة الدمار الشامل ومسألة الديمقراطية و حقوق الإنسان، فهذه المبررات تعطي إمكانية دور أكبر للحلف وامتداد مهمته إلي ما وراء حدود القارة الأوروبية ليشمل مناطق أخرى من العالم كالشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وغيرها(جاد:2،2000). وقد أدت عمليات توسيع الحلف إلي بروز عدة مشكلات وخلافات ونقاط قانونية حول عدد من القضايا، وهي مدة وحدود توسيع الحلف وماهي البلدان التي ينطبق عليها شروط الانضمام، ففي حين رأى معظم الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف ضرورة التريث في عملية التوسع لكيلا تظهر خطوط تقسيم جديدة في أوروبا، انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقرار التوسع وفرضه على الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف، وهو ما زاد الخلافات الأمريكية الأوروبية وفتح باب التفكك والانهيال للحلف في مناسبات عدة(السيد:240،2010). ويتبين من ما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت فرصة انهيار وسقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الجرب الباردة، وعززت سيطرتها وهيمنتها تحت مظلة أنها القوة العظمي الوحيدة في العالم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. ومنذ أن طرح مشروع التوسع للحلف في قمة بروكسل عام 1994، والأعضاء على خلاف حول صيغة التوسع وإجراءاته إذ رأت فرنسا أن يتخذ التوسع صبغة أطلسية جنوبية أي يشمل الدول غير أوروبية الواقعة على حوض البحر المتوسط وشمال أفريقيا، بينما فضلت ألمانيا صبغة أوروبية أطلسية خالصة تشمل دول شرقي أوروبا ووسطها فقط، أما الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا رأت أن يتخذ التوسع صبغة أطلسية مطلقة تشمل دول رابطة الدول المستقلة على ان يجرى ذلك بشكل انتقائي(السيد:246،2010)، وحسب الشروط التالية (الجبالي:102،2003-101):

- أن يكون العضو المرشح من موقعي اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام.
- أن يكون العضو ناضجاً سياسياً، وخالياً من مشكلات سياسية وقومية أو عرقية ومؤمناً بقيم الديمقراطية الغربية، ويحترم حقوق الإنسان وتعززها.
- أن يكون العضو الجديد على درجة كبيرة من النضج الاقتصادي وقادر على تحمل نفقات الانضمام، بما في ذلك بناء الجيش الذي له مواصفات الجيوش الغربية من حيث العقيدة العسكرية ودرجة التسليح.
- أن يقوم العضو بوضع قواته المسلحة تحت قيادة مدنية وديمقراطية.
- أن يبدي استعداداً للمشاركة في فاعليات الحلف وأجهزته، مثل مراكز القيادة والتخطيط الدفاعي المشترك والتدريبات والمناورات وتبادل المعلومات الأمنية مع

الحلف، وقد حسم هذا الخلاف لصالح الولايات المتحدة الأمريكية (إمام: 435، 1999). وبعد انتهاء الحرب الباردة حدثت بعض التطورات في أجهزة الحلف، بحيث استطاعت استيعاب التحولات التي شهدتها أوروبا على خلفية هذا الحدث الكبير، فهناك بعض الأجهزة التي أنشئت بعد انتهاء الحرب الباردة مع الدول غير الأعضاء في الحلف، وخصوصاً دول شرق أوروبا ووسطها، مثل مجلس تعاون شمال الأطلسي، وهدف هذا المجلس هو حفظ الأمن والاستقرار في أوروبا، ودعم التحول السياسي والاقتصادي في أوروبا الشرقية ووسطها، ومن اختصاصاته التنسيق السياسي، ودراسة الجوانب الأمنية وعلاقته بالاقتصاد، ودراسة قضايا دعم الدفاع ونظم المعلومات، ودعم التعاون العسكري، والتنسيق في المجال النقل الجوي (جاد: 1998، 156).

ومن الأجهزة الأخرى التي أدخلت تغييرات جوهرية على البنية الداخلية للحلف لمواجهة التطورات الجديدة في العلاقات الدولية، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح فكرة برنامج الشراكة من أجل السلام في إطار السعي إلي زيادة الثقة، ودعم الجهود التعاونية مع دول شرقي أوروبا من أجل تعظيم الأمن الأوروبي، ومن المبادئ التي بني عليها برنامج الشراكة من أجل السلام: الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية، واحترام الحدود القائمة وحل المنازعات بالوسائل السلمية. ومن أهداف البرنامج: تحقيق السيطرة على القوات المسلحة، والمساهمة في الأعمال التي تجرى عن طريق الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية، والبحث بين الأعضاء بخصوص المسائل الأمنية المشتركة (أحمد: 2010، 247).

المبحث الثاني - وظائف الحلف الأطلسي وأهدافه بعد الحرب الباردة:

من الجدير بالذكر أن الحلف الأطلسي قد أكد على استراتيجيته الجديدة التي أصدرها خلال قمة واشنطن في الرابع والعشرين من أبريل عام 1999، والتي تؤكد على تغيير دوره ومهامه الجديدة في نطاق حدوده أو خارجها (زيدان: 289، 2009)، كما أن استراتيجية الحلف الجديدة تتمثل في توسيع مهامه في إدارة الأزمات على مجمل الأراضي الأوروبية وخارجها واحتوائها وحلها سياسياً، وان تطلب استخدام القوة العسكرية بشكل كامل أو محدود من أجل تحقيق أغراض معينة، قد تكون سياسية أو إنسانية كما أن تكون له صلاحيات التدخل في الصراعات والأزمات مثل أزمة كوسوفو في مارس 1999، والأزمة الليبية في عام 2011 (بن صديق: 294، 2012).

وتأسيساً على ذلك فإن الحلف الأطلسي قد تحول من الدور السابق والمتمثل في الدور الدفاعي عن الدول الأعضاء في الحلف من التهديد الشيوعي من حلف وارسو السابق، إلي دور جديد يهتم بقضايا متنوعة تتمثل في الهيمنة العالمية في النظام الدولي، ومكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل ومسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان .. الخ، سواء كان ذلك داخل الحلف أو خارجه بما يعني إمكانية امتداد مهمة الحلف إلي ما وراء حدود القارة الأوروبية ليشمل دول أخرى كالشرق الأوسط (جاد:12،1998). وبعد انتهاء الحرب الباردة والتفرد الأمريكي في صناعة القرار العالمي بوصفه القطب الأوحده في النظام الدولي، بدأ اهتمام الحلف الأطلسي بالشرق الأوسط وجنوب المتوسط منذ عام 1991، ووضع استراتيجية تتفق مع أهدافه ووظائفه الجديدة والتي تتمثل في السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوروبية، لأنها ذات أهمية خاصة في استقرار الحدود الجنوبية لأعضاء الحلف.

وتم التأكيد على ذلك في قمة واشنطن عام 1999، والتي أشارت إلي أن أمن دول الأعضاء في الحلف التي تتعرض إلي مخاطر التهديد المباشرة وغير المباشرة تعتبر من أولوياته، وتتمثل هذه المخاطر في أزمات وصراعات إقليمية تحدث في المناطق القريبة لدول الأعضاء في الحلف التي تنجم عن أعمال التخريب والجماعات الإرهابية والحروب الأهلية والهجرة غير الشرعية، وهذه المخاطر تتبع من منطقة الشرق الأوسط وتهدد أمن ومصالح دول الأعضاء في الحلف والمتمثلة بالدرجة الأولى أمن مصادر الطاقة (حسون:349،2010). ومن لا شك فيه أن انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي وانهاية القطبية الثنائية في النظام الدولي والعالمي، أقت بظلالها على الحلف الأطلسي واستراتيجيته في واقع السياسة الدولية وغيرت من الوظائف التي يقوم بها، والأهداف التي يسعى إلي رسمها من جديد وتحقيقها على خلفية التغيرات الدولية الجديدة بدلاً من الأهداف والوظائف السابقة(حسون،351) فترة الحرب الباردة 1945 - 1989.

أولاً - وظائف الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة:

أنشئ الحلف الأطلسي للقيام بوظائف أثناء تأسيسه في 24 إبريل عام 1949 أثناء الحرب الباردة، وذلك من أجل تنشيط استراتيجيته في الدفاع الجماعي وتفعيلها ضد تحديات القوة العسكرية السوفيتية، من أجل أمن غربي أوروبا ومنطقة الأطلسي(أحمد:250،2010). وبقية تلك الوظائف حتى انهيار تلك القوة وتفككها، فأصبح من الصعب على الحلف حصر وبقاء هذا الهدف في حدود دفاعية عسكرية، لأنه فقد

صفته الدفاعية بعد تغير هذا الهدف في أعقاب تصدع وانهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وبالتالي فإن قضيته الأساسية واهتماماته الراهنة بعد عام 1989 قد تبدلت تماماً، إذ أن وظيفته أصبحت محصورة في السيطرة والهيمنة على النظام العالمي الجديد(قديري:251،1992). وهذا التوسع في اهتمامات الحلف ترتب عليه انشاء وظائف جديدة له، حتى أصبح من الصعب معرفة وظائفه الحقيقية بالنظر إلي ميثاقه، وهذه الوظائف تتمثل في التالي:

1- الوظيفة السياسية: تتركز استراتيجية الحلف في هذه الوظيفة في دعم وتأكيد عمليات التحول السياسي والديمقراطي المتعلقة بالدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي السابق، وخاصة دول شرق أوروبا ووسطها من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام، إذ اشترط هذا البرنامج على أن تقوم هذه الدول بحل مشكلاتها العرقية والدينية والاجتماعية بالطرق السلمية من خلال الاتفاقات الحرة، ومنح شعوبها حق تقرير المصير على أن يكون للحلف حق الإشراف والمتابعة. وفي المقابل ينبغي لأعضاء الحلف الأصليين فتح مؤسساتهم السياسية مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمام هذه الدول للاستفادة من خبراتها الطويلة في عمليات التحول الديمقراطي، وأن تقوم هذه الدول بإدخال المفاهيم والقيم الديمقراطية في مؤسساتها العسكرية، وذلك بوضع قياداتها الرئيسية لقواتها تحت قيادة مدنية سياسية بهدف التقليل من احتمالات قيام انقلابات عسكرية تستعمل الأساليب الديمقراطية للوصول إلي السلطة(الحيالي:192-2003،193). ومن الوظائف السياسية الجديدة للحلف، مسألة السيطرة على أسلحة الدمار الشامل الموجودة لذي بعض الدول المشاركة، فقد تعهدت هذه الدول بأن يكون للحلف حق الإشراف على عمليات نزع هذه الأسلحة وعدم بيعها أو نقل تقنياتها إلي دول أخرى(158:2000). ومن الوظائف السياسية الجديدة للحلف، مساهمته مع الدول الموقعة على الشراكة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال الدبلوماسية الوقائية، والعمل على تجميع المعلومات السياسية والإخبارية عن بؤر الأزمات الموجودة في أوروبا والعالم، بما يتيح للحلف والمنظمة الدولية التدخل فيها واحتواءها سياسياً ودبلوماسياً قبل أن تتحول إلي نزاعات مسلحة وحروب (مصطفي:251،2010). مؤكداً أن الدبلوماسية الوقائية، هي من اختصاص المنظمة العالمية (الأمم المتحدة) حصرياً، ولكن بما أن الحلف قد تبني هذه الفاعليات في أوروبا ومنطقة الأطلسي ضمن برنامج الشراكة من أجل السلام، وبما أن الأمم المتحدة غير قادرة بمفردها على حل جميع المنازعات والأزمات الدولية، فإن

التعاون بينها وبين الحلف يجنب العالم كثيراً من الأخطار وهو ما يزيد من أهمية هذا في المستقبل(الجبالي:93،2003).

2- **الوظيفة الاقتصادية:** عملت هذه الوظيفة على عمليات التنسيق بين السياسات الاقتصادية لأعضاء الحلف الأصليين، والتخفيف من حدة التنافس الاقتصادي بينهم ، حتى لا يؤثر ذلك في قوة ومكانة استراتيجيته الدفاعية والتدخلية، ومن المرجح أن تزداد أهمية هذه الوظيفة لتحقيق سيطرة العالم الرأسمالي، وهيمته التضامنية على النظام الاقتصادي العالمي، والتقليل من احتمالات الخلافات والنزاعات الاقتصادية بين دول العالم، وإزالة جميع المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق تكوين التكتلات الاقتصادية الضخمة(مدوح:326،1997)، كما عمل الحلف الأطلسي من خلال اتفاقيات الشراكة بين الحلف والدول المشاركة أبعاداً جديدة تمثلت في انعاش اقتصادات هذه الدول المنظمة، ومساعدتها على التحول نحو اقتصاد السوق من خلال عدة وسائل هي: تزويدها بالمنح المالية والقروض والمعونات الاقتصادية التي تمكنها وتساعدتها على تجاوز مرحلة التحول، وتزويدها بالخبرات الفنية والعلمية والتكنولوجية التي تمكنها من بناء بنيتها التحتية وتحويل صناعاتها العسكرية إلى صناعات مدنية، وفتح الأسواق أمام اقتصاداتها داخل أوروبا وخارجها، وفي المقابل فإن دول الحلف ستستفيد من هذه الوظيفة الاقتصادية بتصريف بضائعها المصنعة وغير المصنعة في أسواق هذه البلدان، وإيجاد مشاريع استثمارية جديدة فيها والاستفادة من المواد الأولية لهذه البلدان وعملائها الرخيصة المتوفرة (الجبالي:93-94،2003)

3. **الوظيفة العسكرية:** منذ تأسيس الحلف الأطلسي عام 1949، كان أهم هدف له هو ضمان الدفاع عن الأعضاء في الحلف من التهديدات الخارجية المتمثلة في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق وهذا ما نصت عليه المادة (5) من ميثاق الحلف(كالف:27،2009). ومع تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانحيار حلف وارسو، بدأ الحلف يعدل من طبيعته أهدافه الاستراتيجية ووظيفته العسكرية، حتى أصبح من الصعوبة معرفة وظائفه من خلال الرجوع إلى ميثاقه(الهوري:279،1999).

وتتمثل الوظيفة العسكرية الجديدة للحلف الأطلسي عقب المتغيرات العالمية الجديدة، في تهيئة وإعداد الدول المنظمة إلى برنامج الشراكة من أجل السلام للقيام بعمليات حفظ السلام في أوروبا ومنطقة الأطلسي على وجه الخصوص(السيد:253،2010)، فضلاً عن تكريس هيمنة الغرب على مناطق العالم المختلفة، وتفرض هذه الوظيفة

الجديدة للحلف العمل على تغيير هياكل وأنماط استخدام القوة المسلحة لهذه الدول، سواء من حيث الحجم أو النوع والتفكير الاستراتيجي بحيث تكون مستوعبة للتغيرات التي طرأت على استراتيجيته العسكرية التي لم تعد دفاعية، بقدر ما صبحت ردعاً أو منعاً للآزمات والمخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي الأطلسي، واستخدام القوة بشكل هجومي ضد التحديات التي تواجه الهيمنة الغربية في مناطق الآزمات الخارجية (المجنوب:15،1999). وقد حددت اتفاقيات الشراكة جملة من الخطوات التي ينبغي للدول المشاركة القيام بها في ظل الوظيفة العسكرية الجديدة للحلف وهي: السيطرة الديمقراطية والمدنية على القوات المسلحة، والاستعداد للمساهمة في حفظ السلام مع الأمم المتحدة أو اتحاد غربي أوروبا، والاشتراك مع الحلف في مجالات البحث والتطوير للدفاع الجوي ونزع السلاح، والاشتراك مع الحلف في التدريبات المتعلقة بعمليات حفظ السلام (السيد:253،2010).

أن وظائف الحلف الجديدة في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، تكشف لنا بوضوح أن الحلف يولي اهتمام متزايد لتنفيذ استراتيجية تهدف إلى عملية التوسع نحو الشرق، وتكريس الهيمنة الغربية على النظام الدولي من خلال التعاون مع مؤسسات عسكرية وسياسية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة ومجلس الشراكة الأورو - اطلسي. وقد تجلت وظائف الحلف الأطلسي العسكرية المشار إليها في عدة تدخلات في أوروبا وفي مناطق عدة من العالم، ومنها الآزمة اليوغسلافية في البوسنة والهرسك وإقليم كوسوفو، لقد جاء الصراع في البوسنة والهرسك ليظهر حاجة الحلف إلى التنسيق مع الأمم المتحدة كي تصدر قرارات تعطي شرعية لعملياته في يوغسلافيا السابقة، وقد تطور الأمر إلى عمل مشترك على صعيد الخطط العسكرية وإقامة هياكل للتنسيق بين وحدات الحلف والقوات الدولية التابعة للأمم المتحدة (السيد:253،2010)، فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة العمليات العسكرية في البوسنة و الهرسك بطريقة تساعد في تنفيذ رؤيتها الخاصة، تجاه تكيف الحلف مع بيئة ما بعد الحرب الباردة، وحرصت أيضاً على تحريك الحلف في إطار التنسيق الكامل مع المنظمات الدولية والأوروبية، وتطبيق قرارات مجلس الأمن بغرض فرض عقوبات على يوغسلافيا (جاد:213-1998،214). وقد شكل التدخل مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة، في كونه عملية سياسية وليس تصرف قانوني سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إلى تعزيز مفهوم الهيمنة والسيطرة على النظام الدولي (عدس:212،1999) وإحلال الحلف الأطلسي محل الأمم

المتحدة، فكان التدخل خارج نطاق القانون الدولي، وكان لخدمة مصالح معينة وبخاصة المصالح الأمريكية ومصالح الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي(جاد:104،1998)، ومن هنا كان التدخل غير شرعي ولا يتطابق مع ميثاق الأمم المتحدة(عماد:165،2001).

ثانياً - أهداف الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة:

قام الحلف الأطلسي على أنه حلف دفاعي، أي أن استراتيجيته العسكرية تقوم على غرض صد أي عدوان أو هجوم من الاتحاد السوفيتي السابق، ويتضح ذلك من نص المادة (5) من ميثاق الحلف والتي تنص على أن "أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول الحلف يعتبر عدواناً على كل الدول المتحالفة، ويتعين على هذه الدول اتخاذ ما تراه مناسباً وضرورياً من تدابير جماعية لمقاومة العدوان، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة". لقد مثل انتهاء الحرب الباردة حلاً سريعاً وغير متوقع للحلف في إطار نص المادة السالفة الذكر، بيد أنه أصبح لزاماً على الحلف وضع استراتيجية عسكرية جديدة تتماشى مع المتغيرات الدولية الجديدة عقب انتهاء الحرب الباردة والتي طرأت على الساحة الدولية، وبالتالي تشكلت عند الحلف تصور جديد لأهداف جديدة تختلف عن سابقتها قبل عام 1989 فترة الحرب الباردة، وبعد تصدع الاتحاد السوفيتي وانهياره، كان على الحلف أن يتطلع إلي رسم أهداف جديدة توائم المستجدات الجديدة على المستوى الدولي، وتتكيف مع مصالح الدول الأعضاء في الحلف و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة النظام العالمي الجديد .. ومن هذه الأهداف والتي يمكن ذكرها في النقاط التالية:

1. حماية المنظومة الغربية الرأسمالية من أي تهديد في أي منطقة في العالم، وذلك من خلال السيطرة والهيمنة على النظام الدولي الجديد، وهذا الهدف يؤدي إلي تغيير وظيفة الحلف من الدفاع الجماعي إلي الهيمنة والسيطرة وهذا يشكل انتهاكاً لميثاق الحلف نفسه وللقانون الدولي(مصطفى:263،2010).
2. الدفاع عن منابع البترول وطرق امداده وتأمين طرق مواصلاته، ولتحقيق ذلك تبني الحلف في سياساته استراتيجيات تنطوي على خطط وإجراءات تساعد على تحقيق هذا الهدف.
3. العمل على توسيع الحلف من حيث العدد ومناطق فاعليته في تعزيز الأمن والاستقرار، ومكافحة الإرهاب ومنع بعض الدول من امتلاك أسلحة الدمار الشامل وتقدير مصادر التهديد ونوعيته(نعمة:203،2000).

4. مقاومة التيار الإسلامي الجديد والمستقبلي واعتباره العدو الجديد والمستقبلي للحضارة الغربية (نزار: 74، 2003)، إذ قرر الحزب أن التحديات التي تواجه هيمنته لم تعد متمركزة في أوروبا حصراً إنما في المناطق التي تضم دولاً إسلامية مثل إيران و أفغانستان ودول آسيا الوسطي وباكستان، واعتبار هذه المناطق غير مستقرة لكثير من الأسباب منها، وجود الصراعات العرقية والدينية والاجتماعية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، واحتمال أن يقع فيها تحالف إسلامي قوي تقوده إيران يعوق مهمة الحلف في تحقيق الهيمنة العالمية (مصطفى: 260، 2010)، ولهذا نجد ان الحلف يعول على تركيا في هذا الهدف، باعتبار تركيا لها نزعة علمانية مناهضة للتيار الإسلامي ولكونها عضواً في الحلف وذات قوة عسكرية كبيرة وموقع استراتيجي مهم يربط أوروبا بآسيا، وتصلح لأن تكون قاعدة متقدمة لاستقبال قوات الحلف الأطلسي وطائراته العملاقة الآتية من أوروبا والولايات المتحدة لاستخدامها في الأزمات والتحديات التي يمكن أن تحدث في مناطق متفرقة من العالم.

5. من الأهداف الجديدة للحلف الأطلسي، منع قيام تحالف أو كتل إسلامي عربي بين المنطقة الجنوبية والشرقية التي تضم دول إسلامية غير عربية، لاعتبارات دينية وعرقية وتاريخية بما يهدد استراتيجية الحلف الجديدة في الهيمنة و السيطرة على العالم، حتي البعض أعتبر أن الحرب القادمة سوف تكون بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية بحجة أن الإسلام هو المرشح للوقوف ضد الهيمنة الغربية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأطلسي (هنتجتون: 17-18، 1999).

6.

تكمّن وظيفة الحلف الجديدة في العمل خارج مسرح عملياته القديم الوارد في ميثاقه التأسيسي، كما يفهم منها أن الحلف أخذ بمبدأ الهجوم لمواجهة أو احتواء الأزمات التي تنشأ خارج نطاقه الجغرافي القديم وخصوصاً في المنطقة الشرقية الواقعة بين ألمانيا وروسيا الاتحادية الممتدة شمالاً عبر شمالي أوروبا، وجنوباً عبر تركيا ووسط آسيا (الجبالي: 76، 2003)، وذلك بسبب وجود قوات مسلحة روسية ضخمة ومخزون من أسلحة الدمار الشامل وصراعات كبيرة بين دول هذه المنطقة، والمنطقة الجنوبية التي تمتد من شمالي أفريقيا والبحر المتوسط وإلي جنوبي غربي آسيا وتوجد فيها صراعات وحروب تؤثر على أمن واستقرار القارة الأوروبية (السيد: 262، 2010)، ولقد وجدت الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة إعادة تحديد الحدود الجغرافية لنطاق وعمل الحلف لتمكينه من

العمل خارج نطاق المنطقة التقليدية الجغرافية له والتي انحصرت فيها إبان الحرب الباردة (جاد:152، 1998). وفي نهاية الحديث عن أهداف الحلف الجديدة، بوسعنا القول أن تطوير الحلف الأطلسي من خلال بناء استراتيجية جديدة، يشكل سابقة خطيرة جداً في بناء النظام الدولي الجديد، فتعاطم دور الحلف بعد انهيار القطبية الثنائية والحرب الباردة يؤثر سلباً على تشكيل النظام الدولي الجديد، فمصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية منتشرة في جميع أنحاء العالم والتي تخضع لمعايير ذاتية أكثر منها موضوعية، فإذا ما حدث تهديد لمناخ البترول وطرق إمداده فإن الحلف عليه الدفاع عنها والعمل على تأمين طرق مواصلاته، الأمر الذي يهدد العديد من الدول سواء كانت دول منتجة كدول الخليج أو دول متحكمة في طرق المواصلات، مثل إيران (نشاط الحوثيين في البحر الأحمر)، فإذا أضفنا إلى ما تقدم الإرهاب أو أمثالك أسلحة الدمار الشامل فهذا كله يغير من أهداف الحلف الأطلسي تمشياً مع المتغيرات الجديدة في السياسة الدولية.

المبحث الثالث - تدخل الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية عام 2011

كان الحلف الأطلسي في بداية تأسيسه حلف دفاعي، أنشئ من أجل مواجهة الخطر السوفيتي، ثم أصبح فيما بعد قوة عسكرية وسياسية يمتلك من القدرات الكبيرة ما أهلتها أن يلعب دور كبير إقليمياً وعالمياً يهدف من خلاله تحقيق الهيمنة للرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي والدولي، وفي حقيقة الأمر في ما يدور في حقل السياسة الدولية نجد أن الحلف الشمال الأطلسي، هو الكيان الوحيد الذي يمتلك وسائل حربية متطورة وتكنولوجيا جعلت منه من رسم استراتيجية احتوت أهداف عدة، منها التحكم وإدارة جميع الأزمات في العالم الإقليمية والدولية، إلا أن التوصيف القانوني والسياسي قد أشار إلى أن حل وإدارة الأزمات الإقليمية لا يتحقق إلا إذا كانت بناء على اتفاق جماعي ضمن اختصاص المنظمات الإقليمية والعالمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.. فهل تحقق ذلك في الأحداث الليبية عام 2011؟ وماهي أهم الاعتبارات التي اعتمد عليها حلف شمال الأطلسي في تدخله في ليبيا؟ وفي محاولة للإجابة على هذا التساؤل المذكور، يمكن لنا الاتفاق على أن الأزمة الليبية عام 2011 قد تحقق فيها إجماع كامل من قبل الأعضاء في الجامعة العربية على المستوى الإقليمي (الجامعة العربية: 2011/7360)، والتي طلبت فيها من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بضرورة فرض حظر جوي على الأراضي الليبية، لذا فإن

مجلس الأمن قد أصدر قراراتين بشأن الأزمة الليبية في عام 2011 هما، القرار رقم 1970 (2011/S/RES/1970) الذي مهد المجال أمام التدخل العسكري في ليبيا بقيادة الحلف الأطلسي (الناطو). والقرار الثاني رقم (2011/S/RES1973) الذي فتح الباب أمام التدخل العسكري في ليبيا بقيادة الحلف الأطلسي (الناطو)، وقد اتخذ القرار السالف الذكر بموافقة عشرة أعضاء بالمجلس وأمتنع عن التصويت خمسة أعضاء آخرين من بينهم روسيا والصين والهند.

أولاً - أهم الاعتبارات التي استند عليها الحلف الأطلسي في تدخله في ليبيا:

أعتمد الحلف الأطلسي على اعتبارات عدة في تدخله في الأزمة الليبية من خلال القرار 1973 السالف الذكر، والذي اعطي للدول الأعضاء في الحلف باتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ومن خلال قراءة نص القرار وخصوصاً النقطة الرابعة من القرار باتخاذ الإجراءات الضرورية بما في ذلك استعمال القوة العسكرية من أجل حماية المدنيين والمناطق والأعيان المدنية المهددة بالخطر، وبناء على هذا القرار فيما يخص تفويض مجلس الأمن في تنفيذ القرارات العسكرية، فالمادة (43) من ميثاق الحلف تنص على وضع إمكانية تكوين قوات عسكرية دولية، توضع تحت تصرف مجلس الأمن عند الحاجة لتوقيع جزاءات عسكرية، وهذا التفويض يعطي للدول سلطة تقديرية واسعة في العمل يجعلها تتحكم في التنفيذ والممارسة في حفظ السلم والأمن بالنيابة عن الأمم المتحدة (السماع:216،2013). وبسبب عدم توفر قوات دولية دائمة لدى مجلس الأمن يعهد إليها بحماية المدنيين، وتنفيذ منطقة الحظر الجوي للطيران في ليبيا تطبيقاً للقرار (1973)/2011، كان على المجلس أن يلجأ إلى الاجراءات غير الاعتيادية للحصول على القوات اللازمة لحماية المدنيين وتنفيذ منطقة حظر جوي، مما تتطلب الأمر قوات على مستوى متطور وهو ما لا يتوفر إلا لدى الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي، وهذا ما شجع دول الحلف على تنفيذ هذه المهمة (الصدیق:174،2012). ومن الاعتبارات التي استند عليه الحلف الأطلسي في تدخله في ليبيا والتي يمكن حصرها في التالي:

1. وجود علاقة بين الأزمة الليبية وأمن الدول الأعضاء في الحلف، وهذا يؤشر على أن تدخل الحلف الأطلسي عسكرياً في أي نزاع أو أزمة، يجب أن يرتبط بمدى تأثير ذلك النزاع أو الأزمة على مصالح واستراتيجية الدول الأعضاء في الحلف، فإذا تعلق الأمر بالدول الأعضاء فإن في هذا الوضع يتم تفعيل المادة الخامسة من ميثاق الحلف، وفي حالة ما تعلق الوضع بالدول الشركاء من غير الأعضاء في الحلف، فإنه يتم

مراعاة مصالحهم بدرجة ثانية، وقد يكون الأمر أكثر اهتمام في صورة تعلق الأمر بمصادر الطاقة، ففي الأزمة الليبية، تقاطعت مصلحة الأعضاء في الحلف وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا مع الدوافع الإنسانية والسياسية من أجل تحقيق عدد من الأهداف على الساحة الليبية.

وجود شرعية قانونية للتدخل العسكري في الأزمة الليبية، وذلك من خلال وجود تفويض من مجلس الأمن يسمح بالتدخل العسكري من أجل حماية المدنيين، وبالتالي تحرك ومارس الحلف دوره في إطار من الشرعية القانونية الدولية تحت غطاء قرار مجلس الأمن (2011/1973) بناء على مبدأ مسؤولية حماية المدنيين. ومن المهم في هذا الاعتبار أن تدخل الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية ليس لحالة إنسانية ووجود قمع مارسه السلطات الليبية على شعبها فهذا ليس مبرر مقنع كما تدل عليه حالات أنظمة عربية أخرى مثل النظام السوري (فترة حكم بشار الأسد) التي عانت وتعاني شعوبها من ممارسات أنظمتها القمعية، التي يمكن القول على أنها تعاني أكثر ما يعاني الشعب الليبي في تلك الفترة، ولكن من الصواب أن القول أن المعيار الإنساني في الحالة الليبية هو انتقائي أو لدواعي مصلحة (الحرماوي، شبكة المعلومات). ومن الأهمية بمكان أن الأزمة الليبية تعتبر حالة استثنائية لتدخل الحلف، انطلاقاً من أن النظام الليبي ذلك الوقت (فترة حكم معمر القذافي) كان له عدوات مع معظم الأنظمة الغربية وأيضاً العربية، وكذلك فقدان النظام الليبي الحاضنة الاجتماعية الداخلية لحمايته، وكذلك استخدام السلطات الليبية أثناء الأزمة الأسلحة الثقيلة من أجل اخماد الانتفاضة الشعبية، وكذلك حصول إجماع واتفق عربي ودولي أعطي المبرر القانوني بتدخل الحلف الأطلسي في الأزمة الليبية. 3. توفر الشروط السياسية والاقتصادية للتدخل العسكري، ارتبطت الشروط السياسية في تدخل الحلف بوجود طلب داخلي لذلك من جهة الأطراف المتدخلة مباشرة في الأزمة، وتوفر الدعم الإقليمي من خلال قرار الجامعة العربية (القرار 7360) السابق الذكر، ووجود طلب داخلي من أن الشعب الليبي قد طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من مجازر النظام التي كان سيقترفها في حقه. أما الشروط الاقتصادية التي دفعت دول الحلف الأطلسي في التدخل، يمكن إيجازها في هذه السطور وهي، أن ليبيا تمثل رقعة جغرافية مهمة من حيث الموقع والمساحة الأمر الذي جعلها أكثر تأثيراً في السياسة الدولية بحكم الموقع الاستراتيجي الذي مثل بوابة أفريقيا الشمالية(أبو العينين:182،1998)، وقربها من القارة الأوروبية من الحدود الجنوبية للبحر المتوسط، الأمر الذي يجعلها أكثر تأثير و تأثراً بظروف و

أوضاع الدول المجاورة والمحيطية عربياً واقليمياً ودولياً (طريح:10،1996)، إضافة إلى ذلك لأن النفط يمثل أهمية استراتيجية كبيرة في السياسة الغربية واقتصادها، باعتبار أن النفط يمثل عصب الحياة الصناعية للدول الكبرى، وهو الذي يمثل المرتكز الأساسي في الاستراتيجية الأمريكية على وجه الخصوص (الحرماوى، شبكة المعلومات) والتي تسعى بدورها عن طريق الحلف في إعادة ترتيب المنطقة لضمان منابع هذه السلعة، من خلال رسم معالم جديدة تساعد على تحقيق هذا الهدف، لذا فإن التدخل العسكري في ليبيا عن طريق الحلف الأطلسي يعد في نظر الدول الأعضاء في الحلف شرعي وقانوني تحت مظلة مجلس الأمن، وإنساني تحت مطلب نشر قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية.

ثانياً - انعكاسات تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا:

كان للتدخل العسكري في ليبيا من طرف الحلف الأطلسي في 31 مارس 2011 انعكاسات ليست بالسهلة على ليبيا وعلى الدول المجاورة، والتي يمكن رصدها في النقاط التالية:

1- عجز الدولة الليبية عن مواجهة التحديات والمخاطر الأمنية وانتشار السلاح، والإرهاب المتمثل في الاغتيالات والاعتداء على البعثات الدبلوماسية العاملة في ليبيا واختطاف وقتل بعض من أفرادها وأمن الطاقة (كشك:23،2011)، حيث يعد مخاطر انهيار الدولة وانقسامها من النتائج والآثار المترتبة على التدخل العسكري من الحلف الأطلسي، وتمثل انهيار الدولة الكامل في سقوط السلطة المركزية بالكامل بما لا يسمح بأداء دورها ووظائفها بالكامل، مما ادي إلى حدوث حالة من الفوضى بما لا يسمح من ضبط الأمور وسيرها الإيجابي، وانهيار الدولة الجزئي وهو ضعف الحكومة ومؤسساتها، وتزهل جهازها البيروقراطي الذي نجم عن عجز الدولة على فرض سيطرتها على جميع أجزاء الدولة. كما أن تخلي الحلف عن مساعدة الليبيين في بناء الدولة الجديدة ادي إلى حالة من الفوضى والاضطراب السياسي التي عانت منه ليبيا(عاشور:21،2011).

2. الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية، يعتبر هذا الانعكاس من الهواجس التي أقلق دول أوروبا جراء ما يحصل في ليبيا والذي أرتبط بالأمن البشري لها، حيث عانت دول الاتحاد الأوروبي التي نزح إليها آلاف المهاجرين غير الشرعيين معاناة كبيرة جداً، حيث سعت إلى وضع استراتيجية لمواجهة هذا الأمر في المنطقة من خلال التعاون مع الدول المعنية لمنع والحد من هذا الأمر(مصلوح57-

58،2012). ومشكلة الهجرة غير الشرعية التي عبرت من ليبيا هي من تداعيات سقوط النظام وانهيار مؤسساته المسؤولة عن ذلك، وهذه النتيجة هي محصلة طبيعية للتدخل العسكري من الحلف الأطلسي، والذي كان دوره هو كبح النظام و إسقاطه دون النظر إلي ما يترتب على ذلك من نتائج.

3. صعود نشاط التيار الإسلامي في دول المغرب العربي، أشارت التقارير الاستخباراتية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، عن احتمال وجود تنظيم القاعدة (سابقاً) في الشرق الليبي وهي الجهة التي مثلت المعارضة أثناء الثورة في ليبيا(كشك:24،2011). وقد شن الحلف الأطلسي هجوم جوى على بعض المناطق التي تواجد فيها عناصر من تنظيم القاعدة، وبغض النظر عن صحة وجود تنظيم القاعدة في شرق ليبيا من عدمه وأخذ في الاعتبار تراجع دور التنظيم بعد مقتل زعيمه (أسامة بن لادن) فإن ذلك لا ينفي حقيقة نشاط التنظيم في الدول المنهارة عموماً مثل ليبيا، وجراء تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا انعكس ذلك على انهيار مؤسسات الدولة وخاصة الأمنية منها، وبالتالي تنامي ذلك بانتشار جميع مظاهر التسلح ونهب مخازن الأسلحة(مصلوح2012،59). الأمر الذي شكل فرصة كبيرة جداً في دخول التنظيمات المختلفة وعلى رأسها التنظيم الإسلامي (القاعدة) سابقاً، وحياسة الأسلحة المختلفة وممارسة أنشطتها في ليبيا(كشك:26،2011)، الذي كان بسبب هشاشة الأوضاع الأمنية في ليبيا وهذا كان انعكاساً للتدخل الدولي في ليبيا بواسطة الحلف الأطلسي.

4. انتشار التلوث الناجم عن الأخطار التي خلفتها الأسلحة والمتفجرات التي استخدمها الحلف في عملياته العسكرية في ليبيا، حيث ارتفعت معدلات الخطر جراء هذه الأسلحة بين صفوف المدنيين (S1101112016، الأمين العام، الفقرة 83)، وكان هذا بمثابة الانعكاس والتهديد المؤثر والكبير على ليبيا وشعبها.

الخاتمة:

بعد أن استعرضنا في هذه الدراسة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد الحرب الباردة والطبيعة القانونية له، هل هو تحالف عسكري أو منظمة إقليمية؟ واستجابة للهدف من الدراسة وتمشياً مع طبيعة الموضوع، كان من المتعين علينا اللجوء إلي استخدام المنهج الذي يمكّننا من الحكم على الموضوع وهو المنهج التحليلي ومنهج دراسة

الحالة. وكان من مقتضيات تحقيق هدف الدراسة والوصول إلي نتائج تتفق مع السير البحثي في هذه الدراسة.

وبعد هذه الدراسة المتواضعة عن الحلف الأطلسي (الناتو) بعد الحرب الباردة، توصلت إلي بعض النتائج التي يمكن حصرها ورصدها في التالي:

1. أن الحلف الأطلسي (الناتو) لا يمكن اعتباره منظمة إقليمية لأنه يضم دولاً متباعدة جغرافياً، وقد غير من طبيعة أهدافه الاستراتيجية ووظائفه الحقيقية مع تفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار حلف وارسو وزوال خطره.

2. استمرار الحلف في نشاطه بعد اعتقاد البعض بأنه سيتفكك كما حدث للحلف المضاد (حلف وارسو)، ولكنه استمر وطور نفسه وتغيرت وظائفه وأهدافه، وتكيف مع النظام العالمي الجديد الذي فرض عليه هيمنته وسيطرته ونفوذه.

3- طرأت بعض التغييرات الجوهرية على استراتيجية الحلف والتي تمثلت في، خفض قواته في أوروبا وإعادة هيكلة هذه القوات من جديد، والحوار مع دول جنوب أوروبا وشرقها ووسطها لمواجهة الأزمات التي تقع خارج القارة الأوروبية ومنطقة الأطلسي.

4- أن وظائف الحلف الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، تكشف لنا بوضوح أن الحلف يولي اهتماماً متزايداً في التوسع نحو الشرق، وتكريس الهيمنة الغربية على النظام الدولي لصالح الرأسمالية، من خلال التعاون مع مؤسسات سياسية وعسكرية خارج نطاق نفوذه وسيطرته.

5. أن حلف شمال الأطلسي قد أنشئ من أجل مواجهة الخطر السوفيتي، ثم أصبح فيما بعد قوة عسكرية وسياسية عالمية تفرض تحقيق هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي.

بيان تضارب المصالح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع والمصادر:

- 1- محمد طه المجذوب، استراتيجية شمال الحلف الأطلسي، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 1999.
- 2- السيد أمين شلبي، قراءة جديدة للحرب الباردة، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الأولى، 1997.
3. السيد مصطفى أحمد، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.
4. عماد جاد، الحلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998).
- 5- عبد الرحمن رشدي الهواري، المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، يوليو 1999.
6. فتحي برزبزه، التدخل الدولي الإنساني في ليبيا، (أطروحة دكتوراه، جامعة سوسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016).
- 7- عماد جاد، حق التدخل الدولي بين الإنساني والسياسي، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2000.
- 8- نزار إسماعيل الجبالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، 2003.
9. قدرى إمام، موقع حلف شمال الأطلسي في النظام العالمي الجديد، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية (كلية الحقوق جامعة الإسكندرية) العدد الثاني، 1999.
- 10- مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتاب القانوني للنشر، الإسكندرية، 2009.
11. محمد بن صديق، الأمن الجماعي والتطورات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2012.
- 12- محمد حسون، الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.
- 13- قدرى إمام، موقع حلف شمال الأطلسي في النظام العالمي الجديد، (مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية)، العدد الثاني، 1992.
- 14- نزار إسماعيل الجبالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2003م.
- 15- عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000م.
- 16- جينيفر ميد كالف، حلف الناتو، (ترجمة)، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.
- 17- طه المجذوب، استراتيجية حلف شمال الأطلسي، كراسات استراتيجية، أغسطس 1999.
18. محمد يوسف عدس، كوسوفو بين الحقائق التاريخية والأساطير الصربية: دراسة موسعة، القاهر، دار المختار، 1999.
- 19- عماد جاد، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلي السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001.

20. كاظم هاشم نعمة، استراتيجية الهيمنة الأمريكية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، الطبعة الأولى، 2000م.
21. يوسف السماع، التدخل الإنساني في إطار قواعد القانون الدولي (دراسة للحالة الليبية)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2013.
22. محمد بن صديق، الأمن الجماعي والتطورات الدولية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2012، ص 174.
23. محمد الحرماوي، تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا حماية المدنيين أو المصالح الاستراتيجية؟ الموقع الإلكتروني (WWW.Zangetna.com).
24. محمود أبو العينين، السياسة الخارجية الليبية تجاه أفريقيا وجنوب الصحراء، الطبعة الأولى، 1998.
25. عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى، 1996.
26. محمد سيد الأمين، الهيمنة الأمريكية وأثرها على القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي.
27. أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسة الدولية يوليو 2011.
28. عمر عاشور، الدولة الفاشلة في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.
29. كريم مصلوح، الإدارة الأمريكية الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، الأردن، العدد 58، 2012.
30. تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/11011/2016)، الفقرة 83، ص 23 من التقرير.
31. قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، بتاريخ 12 مارس عام 2011، بشأن تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي منها، (رقم القرار 7360).
32. القرار رقم (S/RES/1970) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته رقم (6491) المعقودة في 26 فبراير 2011م.
33. القرار رقم (S/RES/1973) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته رقم (6498) المعقودة في 17 مارس 2011.
34. (*) عرّف المؤرخون وعلماء السياسة الحرب الباردة على أنها الصراع الذي دار بين الرأسمالية والشيوعية، أو بين الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 وحتى سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1989. ويمكن تعريف الحرب الباردة، هو أنها حالة من التوتر الشديد بين الكتلتين الغربية والشرقية، وهذه الحالة لا تصل إلي حد الحرب الفعلية، لكنها تتسم بالعداء المتبادل والتورط في حروب مستترة وغير معلنة في مناطق عدة من العالم من أجل الحفاظ على المصالح في مواجهة الآخر .. أنظر في هذا الشأن:
- طه
المجذوب، استراتيجية شمال الحلف الأطلسي، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 1999، ص 6 وما بعدها. - السيد أمين شلبي، قراءة جديدة للحرب الباردة، القاهرة، دار المعارف، 1997، الطبعة الأولى، ص 16.
35. في عام 1997 صدر الإعلان الروسي الصيني المشترك، الذي جاء فيه " يعرب الجانبان عن قلقهما لمحاولات توسيع وتعزيز الأحلاف العسكرية، ويعتبران أن الأمم المتحدة لا يمكن استبدالها

بأي منظمة دولية أخرى، وان عمليات حفظ السلام في العالم يجب أن تتم وفق تفويض من مجلس الأمن وتحت إشرافه" وقد أكد البيان أنه يعارض توسيع الحلف واتجاهه إلي القيام بمهام تدخل في صميم اختصاص الأمم المتحدة وعملها، كما أن روسيا رفضت استراتيجية الحلف الأطلسي الجديدة الخاصة بتوسيع عضويته، واعتبرته بمثابة حصار متعمد موجه ضدها وأن روسيا ستدخل تعديلات على نظريتها الأمنية.. أنظر في هذا الخصوص: السيد مصطفى أحمد، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية، مرجع سابق، ص 239

36. قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، بتاريخ 12 مارس عام 2011، بشأن تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي منها، (رقم القرار 7360)، والذي نص على: الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف، كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات، ومع مراعات السيادة والسلامة الإقليمية للدول الجوار.

37. القرار رقم (S/RES/1970) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته (6491) المعقودة في 26 فبراير 2011م، ومن أهم ما جاء في هذا القرار، اعتبار الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق ضد السكان الليبيين، قد ترقى إلي مرتبة جرائم ضد الإنسانية، كما أنه قرر إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية، كما قرر أيضاً ضرورة التعاون الكامل من السلطات الليبية مع المحكمة الجنائية والمدعي العام.

38. القرار رقم (S/RES/1973) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته رقم (6498) المعقودة في 17 مارس 2011، ومن أهم ما جاء في هذا القرار، إعرابه على كفالة حماية المدنيين والمناطق الأهلة بالسكان المدنيين وضمان مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية وتأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني، وإقراره بفرض حظر جوي على جميع الرحلات الجوية في المجال الليبي، وغيرها من التدابير الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن في هذا القرار.

39. تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/1101112016)، الفقرة 83، ص 23 من التقرير.